

الجزائر ترجئ العودة المدرسية توتيا من موجة ثانية لكورونا

صابر بليدي

الجزائر - أعلنت الحكومة الجزائرية عن تأجيل العودة المدرسية التي كانت مقررة غدا الأحد، إلى أجل غير مسمى، يرجح أن يكون خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر الداخل، كما تقرّر تأجيل الدخول الجامعي إلى شهر ديسمبر، وذلك في محاولة من السلطات لتفادي عودة مرتقبة لوباء كورونا.

وبموازاة ذلك، تواصل السلطات فرض الإجراءات الوقائية لمواجهة الوباء، رغم التحسن المسجل خلال الأسابيع الأخيرة في الوضع الصحي، حيث انخفض عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا إلى مستويات مريحة مقارنة بالعودة اللافتة في دول الجوار وأوروبا.

وكان وزير التربية محمد واجعوط قد ذكر في تصريح صحفي، بأن "الوزارة الوصية درست جميع الخيارات المتاحة، بالتشاور مع نقابات القطاع وجمعيات أولياء التلاميذ، وبقايا لأي انزلاق صحي تقرّر تأجيل موعد بداية الموسم الدراسي الجديد".

والجاء المتحدث إلى أن مصالحه التي وضعت جميع الإجراءات اللازمة، لالتحاق نحو 9 ملايين تلميذ في مختلف الأطوار بمقاعدهم الدراسية، بصد انتظام الضوء الأخضر من طرف السلطات العليا للبلاد.

وسجلت الجزائر خلال الأسابيع الأخيرة، تراجعاً ملموساً في عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن وباء كورونا، حيث نزلت من حوالي 700 إصابة وعشر وفيات يومياً إلى نحو 160 إصابة وأربع وفيات، كما سجلت المشافي تراجعاً ملحوظاً في الضغط على المصالح التي أعتها للتفكير بهؤلاء.

ورغم تخفيف الإجراءات المتصلة بالحياة العامة ورفع الحجر الجزئي على جميع المحافظات إلا 8 منها فقط، فإن الخطر لا يزال مطبقاً على الموسم الدراسي وصلاة الجمعة والجماعة والنقل بين الولايات والحدود وحركة الطيران والسكك الحديدية ومطرو الأنفاق.

ورغم الخسائر التي تكبدتها شركات النقل الحكومية والخاصة لإسليم الحوية الجزائرية والنقل بالسكك الحديدية، إلا أن الحكومة التي خصصت منحة شهرية للمنتصرين الخصائص تقدر بنحو 300 دولار أميركي، لازالت متمسكة بقرار الحظر ورفضت كل أشكال الضغوط من المتعاملين والمستخدمين.

وشكلت العودة القوية للوباء في دول الجوار وأوروبا ذريعة للحكومة الجزائرية للاستمرار في قراراتها، لإسليم تلك المتصلة بفتح الحدود وعودة نشاط النقل الجوي والبحري، بدعى أن عودة العدوى ستكون واردة وبقوة، لو تم ذلك في هذه الظروف.

وفي ظل تحسن الوضع الصحي بالبلاد، تشكل المعارضة في نوايا الحكومة الجزائرية من وراء الحظر الذي يفرضه خاصة مع استمرار الحظر الجزئي لصلاة الجمعة والجماعة والنقل بين المدن.

السلطات القضائية تفتح بحثاً حول ملبسات تأسيس كيان سياسي انفصالي جنوب المغرب

شيوخ قبائل الصحراء المغربية يعتبرون تأسيس كيان انفصالي جديد استفزازاً للرباط



شجب قوي لخطوة أميناتو حيدر

وان القانون سيبري على كل شخص ثبت أنه لم يحترم مقتضيات القانونية المعمول بها مع توفير الشروط الضامنة للمحاكمة العادلة. وشهد الخبير القانوني صبري الحو في تصريح لـ "العرب" على أن ما ارتكبته أميناتو حيدر يرقى إلى المؤامرة الخطيرة، فهو في مرتبة الخيانة ضد الأمن الخارجي للوطن وفقاً للمادة 182 من القانون الجنائي، تحديداً في فقرته الثانية. في إطار مباشرتها للتسويق والاتصالات مع خصوم المغرب ضد أمنه الوطني، والتحرّض ضد الوحدة الترابية المعززة بحماية جنائية".

وقبل الإعلان عن الكيان السياسي الذي دشنته رفقة 33 عضواً تحت اسم "الهيئة الصحراوية المناهضة للاحتلال المغربي"، قررت أميناتو حيدر بصفتها رئيسة "تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان"، المعروف اختصاراً بـ "كوديسا"، حل هيكل هذا التجمع، الذي ترأسه عدة سنوات بالعيون. ومن جهته، أكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيربروك الكندية هشام معترض لـ "العرب" أن "خروج أميناتو بمشروع سياسي بدل مشروعها الحقوقي، يأتي بعد فشل كل مخططاتها الانفصالية وتراجع دورها الميداني، بالإضافة إلى المشاكل الكبيرة التي يعرفها

ليست فقط "فعلاً محرماً ويعاقب عليه في القانون المغربي، فأميناتو حيدر ارتكبت إن جريمة التحريض ضد الوحدة الترابية المنصوص عليها وعلى عقوبتها في القانون الجنائي". وفي أول ردود الفعل بشأن هذه القضية، أكد شيوخ قبائل الصحراء المغربية بجهة العيون - الساقية الحمراء أن إعلان مجموعة أشخاص، ممن يدعون الدفاع عن حقوق الإنسان، إحداهم هيئة وهمية بالعيون، يشكل "عملاً استفزازياً يعكس وهن وزور الاعاءات التي تسوقها البوليساريو وكفيلتها الجزائر بخصوص الوحدة الترابية للمملكة".

ويصرّ خبراء في القانون أن بلاغ النيابة العامة في المغرب احتكم للغة قانونية واضحة ويحترم شروط المحاكمة العادلة، إذ أنه ضبط "خروقات" قامت أميناتو حيدر بارتكابها باستحداث هذا الكيان السياسي وهو ما يستوجب إجراء بحث معمق في الملف.

ويضيف هؤلاء أن "جبهة البوليساريو" وهيئة أميناتو حيدر كانتا تراهنان على أي تحرك أمني مغربي ضدهما، غير أن الرباط احتكمت إلى القضاء كوسيلة لحل هذا الملف وكرسالة أيضاً للمنتظم الأممي تؤكد على الاختصاص الترابي والولاية القانونية للقضاء المغربي على كل الأقاليم الجنوبية،

تحرك القضاء المغربي ضد "الهيئة الصحراوية المناهضة للاحتلال المغربي" التي أسستها الناشطة أميناتو حيدر في خطوة أثارت تساؤلات بشأن ردة فعل السلطات المغربية التي اهدت في نهاية المطاف لتوخي السبل القضائية في مواجهة هذا المكون السياسي الجديد ذي النزعة الانفصالية.

العيون - الساقية، فيما أوضح مختصون قانونيون أن السلطات القضائية في البلاد تعاطت بشكل موضوعي مع هذا الملف دون السقوط في شبك رد الفعل غير المحسوب.

ويأتي البحث القضائي حسب الوكيل العام للملك بالمحكمة الاستئنافية بالعيون "لما يشكله تأسيس الهيئة المذكورة من مس بالوحدة الترابية للمملكة، وتحريض على ارتكاب أفعال مخالفة للقانون، سبترت عليه إجراءات قانونية ملائمة، بهدف حماية النظام العام، وترتيب الجزاء القانوني على المساس بالوحدة الترابية للمملكة، بما يحقق الردع العام والخاص لضمان حماية المقدرات الوطنية".

ولا يزال البحث القضائي جارياً في ملبسات عملية تأسيس هذا الكيان ومدى احترامه للشروط القانونية، وعلى إثره سيتم اتخاذ الإجراءات الملائمة في حق حيدر والمشاركين معها في الهيئة السياسية الانفصالية. وفي هذا السياق، أفاد صبري الحو، الخبير في القانون الدولي، بأن المبادرة

تحرك القضاء المغربي ضد "الهيئة الصحراوية المناهضة للاحتلال المغربي" التي أسستها الناشطة أميناتو حيدر في خطوة أثارت تساؤلات بشأن ردة فعل السلطات المغربية التي اهدت في نهاية المطاف لتوخي السبل القضائية في مواجهة هذا المكون السياسي الجديد ذي النزعة الانفصالية.

العيون - الساقية، فيما أوضح مختصون قانونيون أن السلطات القضائية في البلاد تعاطت بشكل موضوعي مع هذا الملف دون السقوط في شبك رد الفعل غير المحسوب.

ويأتي البحث القضائي حسب الوكيل العام للملك بالمحكمة الاستئنافية بالعيون "لما يشكله تأسيس الهيئة المذكورة من مس بالوحدة الترابية للمملكة، وتحريض على ارتكاب أفعال مخالفة للقانون، سبترت عليه إجراءات قانونية ملائمة، بهدف حماية النظام العام، وترتيب الجزاء القانوني على المساس بالوحدة الترابية للمملكة، بما يحقق الردع العام والخاص لضمان حماية المقدرات الوطنية".

ولا يزال البحث القضائي جارياً في ملبسات عملية تأسيس هذا الكيان ومدى احترامه للشروط القانونية، وعلى إثره سيتم اتخاذ الإجراءات الملائمة في حق حيدر والمشاركين معها في الهيئة السياسية الانفصالية. وفي هذا السياق، أفاد صبري الحو، الخبير في القانون الدولي، بأن المبادرة

تحرك القضاء المغربي ضد "الهيئة الصحراوية المناهضة للاحتلال المغربي" التي أسستها الناشطة أميناتو حيدر في خطوة أثارت تساؤلات بشأن ردة فعل السلطات المغربية التي اهدت في نهاية المطاف لتوخي السبل القضائية في مواجهة هذا المكون السياسي الجديد ذي النزعة الانفصالية.

العيون - الساقية، فيما أوضح مختصون قانونيون أن السلطات القضائية في البلاد تعاطت بشكل موضوعي مع هذا الملف دون السقوط في شبك رد الفعل غير المحسوب.

ويأتي البحث القضائي حسب الوكيل العام للملك بالمحكمة الاستئنافية بالعيون "لما يشكله تأسيس الهيئة المذكورة من مس بالوحدة الترابية للمملكة، وتحريض على ارتكاب أفعال مخالفة للقانون، سبترت عليه إجراءات قانونية ملائمة، بهدف حماية النظام العام، وترتيب الجزاء القانوني على المساس بالوحدة الترابية للمملكة، بما يحقق الردع العام والخاص لضمان حماية المقدرات الوطنية".

ولا يزال البحث القضائي جارياً في ملبسات عملية تأسيس هذا الكيان ومدى احترامه للشروط القانونية، وعلى إثره سيتم اتخاذ الإجراءات الملائمة في حق حيدر والمشاركين معها في الهيئة السياسية الانفصالية. وفي هذا السياق، أفاد صبري الحو، الخبير في القانون الدولي، بأن المبادرة

محمد ماموني العلوي

الرباط - قررت النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف في المغرب فتح بحث قضائي حول تأسيس الناشطة أميناتو حيدر لهيئة "معادية لوحدة التراب المغربي" وذلك في خطوة يرى مراقبون أنها تستهدف التصدي لحيدر والنزعة الانفصالية التي تحملها وهيئتها بالسبل القضائية.

صبري الحو

مبادرة أميناتو حيدر معمرًا يستوجب العقاب حسب القانون المغربي

وكانت أميناتو حيدر قد أسست قبل أيام في مدينة العيون (جنوب) "الهيئة الصحراوية المناهضة للاحتلال المغربي".

وقوبلت خطوة الناشطة حيدر باستنكار شديد من شيوخ قبائل الصحراء

جماعة الإخوان تداري انقساماتها الداخلية بالدعوة إلى توحيد الصف

ومن شأن ظهور الجماعة موحدة ودون انقسامات حادة بين قادتها أمام الموليين ووعاياتها أن يضمن لها استمرار الدعم ويجدد فيها الثقة خلال المرحلة المقبلة التي يتوقع جميع المراقبين أن تكون عصبية على جماعة الإخوان ومجمل فصائل الإسلام السياسي.

مختار نوح

الخلاف اهتم بين قياديين من الجماعة في تركيا وآخرين في لندن

وأكدت جماعة الإخوان في السابق توقيف السلطات المصرية القائم بأعمال المرشد العام للإخوان محمود عزت، في شقة شرقي القاهرة، دون أن تفصح عن خطوات اختيار مسؤولها المقبل. وفي 14 سبتمبر أعلن طلعت فهيمي، المتحدث باسم إخوان مصر، أن منير صار المسؤول الأول بالجماعة والقائم بأعمال مرشدتها، قبل أن تصدر الجماعة قراراً بتشكيل لجنة لإدارتها، وإلغاء الأمانة العامة لمكتب إرشادها التي "كان يرأسها محمود حسين"، ضمن حزمة قرارات لتطوير العمل المؤسسي داخل التنظيم.

احتدام الخلاف حول اللجنة الجديدة التي شكلها منير لإدارة الجماعة بين قياديين مقيمين بتركيا وآخرين مقيمين ببلندن، وأن محمود حسين رفض في البداية الاعتراف بالتغيير الذي تم رفضاً الحضور بغير صفته القيمة كأمين عام للجماعة، وملوحاً بعدم التعاون وجب الملفات التي بحوزته عن الإدارة الجديدة.

وتقول التسريبات إن إبراهيم منير لجأ إلى الضغط على محمود حسين وغيره بسلاح الامتيازات والأموال السائلة والعقارات والسيارات التي استولى عليها بقيادة بتركيا ومن بينهم محمود حسين، ما جعل الأخير يرضخ ويرضى بالتغييرات ويشارك في الاجتماعات الأخيرة وفق شروط منير.

وتحرص القيادة الجديدة لجماعة الإخوان على نفي تلك الخلافات، وتفصيل ما جرى في الاجتماعات، علاوة على الإيضاح بالتوافق والوحدة بين أسماء مختلفة عبر نشرها بلجنة إدارية جديدة دون الدخول في تفاصيل والطلب من أعضاء الجماعة واتباعها بالقبول بالأمر الواقع وعدم الالتفات إلى تسريبات أو مناقشة الشأن الداخلي للجماعة.

للتطورات الجديدة داخل الجماعة بعد القبض على القيادي محمود عزت، ومحاولة إبراهيم منير فرض هيمنته على القيادة، ولاستبعاد اجتماع الأسماء التي وردت في الإدارة الجديدة على رأي وتوجه واحد.

وأوضح طارق أبوالسعيد، الخبير في شؤون تيار الإسلام السياسي، أنه من الصعب تصديق أن يقبل حلمي الجزار "أحد القيادات السبع المقترحة للقيادة الجديدة" وضع اسمه ضمن لجنة القيادة الجديدة، بالنظر إلى أنه على خلاف حاد مع الجماعة عموماً ومع قيادتها الحالية خصوصاً، وأن هناك أسماء أخرى الغرض من وراء وضعها هو الإيحاء بوحدة القيادة دون الوضع في الاعتبار فاعليتها ووزنها السياسي وحضورها من عدمه كاسم محيي الدين الزايط.

وعزا أبوالسعيد هذا التصرف من إبراهيم منير إلى الرغبة في إرسال رسائل توحى بتوحيد صف القيادة الجديدة واشتمالها على أسماء تمثل جميع الأجنحة المتصارعة بغية إرضائها وإسكانها إلى حين ترسيخ التغيير الذي يصب في مصلحة منير والقلة المنتفة حوله. وكشف مختار نوح، القيادي السابق بجماعة الإخوان، عن

الجديدة لجماعة الإخوان المسلمين إخفاء الانقسام المحتدم داخلها من خلال الترويج لوضع تصور موحد لقيادة جديدة من سبعة قياديين بعد إلغاء منصب الأمانة العامة الذي كان يشغله محمود حسين وتعيين إبراهيم منير قائداً بأعمال المرشد.

وأكد مختصون في شؤون جماعة الإخوان أن التسريبات صحيحة لأنها جاءت من مصادر موثوق بها معارضة



تحركات لا تخفي حجم الخلافات داخل جماعة الإخوان

انقسامات وخلافات بين أعضاء الجماعة، في إطار دعابة مضادة للإخوان تنفيها الأخيرة مراراً، لكن سرعان ما تثبت صحتها بتواتر الأحداث، لأن المعلومات التي يتم تسريبها تستقن غالباً من أجهزة أمنية، ومن واقع تحقيقات مع قيادات وأعضاء في الجماعة.

وتكشف متابعون حقيقة تلك التسريبات المتعلقة بمحاولات القيادة

التي أسستها الناشطة أميناتو حيدر في خطوة أثارت تساؤلات بشأن ردة فعل السلطات المغربية التي اهدت في نهاية المطاف لتوخي السبل القضائية في مواجهة هذا المكون السياسي الجديد ذي النزعة الانفصالية.

القاهرة - دعت جماعة الإخوان المسلمين بمصر أعضاءها إلى التمسك بوحدة الصف واحترام الخصوصية، عقب أيام على تواتر تسريبات إعلامية بخصوص ترتيبات إدارية داخل الجماعة، تعبر عن غضب داخلها بعد تصعيد إبراهيم منير لمنصب القائم بالمرشد العام للجماعة.

وقال منير الجمعة عبر رسالة متلفزة له بفتحها فضائية وطن، المنبر الإعلامي الرسمي للجماعة، "الإخوة والأخوات، نعلم يقيناً أن رباط الأخوة ووحدة الجماعة الحديث عن خصوصياتها عبر فنلعمل على توثيقها وماتنتهما".

واعتبر أن أمانات الأفراد واللجان والمؤسسات في كل الساحات على رأس أولوياته، و"من أهم أمانات الجماعة الحديثة عن خصوصياتها عبر مصادرها الرسمية المعتمدة".

ولم ينشر القائم بأعمال المرشد العام للإخوان صراحة إلى التسريبات الأخيرة التي نشرتها وسائل إعلام مصرية بشأن اجتماع مجلس الشورى العام للجماعة بالخارج، تطرق خلاله إلى عدة مقترحات إدارية منها "توقيف الجدل بشأن الوضع الداخلي للجماعة". وعادة ما تنشر وسائل إعلام مصرية للنظام المصري، تقارير بخصوص